Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

العدد الخامس عشر – كانون الأول – December / 2025

المعايير المزدوجة في تطبيق القانون الإنساني الدولي: دراسة حالة غزة وأوكرانيا

م.م. حيدر جمعة منجي النصراوي[1] م.م. أنسام عبد الواحد ناصر[2] أ.م.د. محمد جبار جدوع العبدلي[3] م.م. حسام هاتف مسلم[4]

[1]جامعة الكوفة / قسم الشؤون القانونية
[2]جامعة الكوفة / كلية الرياضيات وعلوم الحاسوب
[3]جامعة الكوفة / امانة مجلس الجامعة
[4]جامعة الكوفة / قسم الشؤون القانونية

Hayderj.alnasrawi@uokufa.edu.iq
ansama.banizuhra@uokufa.edu.iq
mohammedj.jaddoa@uokufa.edu.iq
Hussamh.shareef@uokufa.edu.iq

ملخص. هذا البحث قضية ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي الإنساني من خلال دراسة مقارنة بين حالتي غزة وأوكرانيا. فقد أُنشئ القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين وضمان حياد النزاعات، غير أن تطبيقه أظهر تفاوتًا واضحًا يخضع للاعتبارات السياسية والجيوسياسية أكثر من التزامات القانون. يستعرض البحث الإطار النظري لمبادئ التمييز والتناسب والضرورة والإنسانية، ثم يسلط الضوء على السياق التاريخي لكلا النزاعين، قبل أن يقدم تحليلاً مقارناً يبين التناقض في آليات المساءلة الدولية، والتغطية الإعلامية، والاستجابات القانونية. ويُظهر التحليل أن المجتمع الدولي تبنى استجابة صارمة تجاه الانتهاكات في أوكرانيا، بينما قوبلت الانتهاكات المماثلة في غزة بصمت أو إجراءات محدودة، ما يعكس فقدان القانون الدولي الإنساني لحياده المفترض. خلص البحث إلى أن هذا التباين يُضعف شرعية القانون، ويكرّس ثقافة الإفلات من العقاب، ويؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة أبرزها الخسائر المدنية الواسعة، والنزوح، وانهيار البنى التحتية، خاصة في غزة. ويوصي البحث بضرورة تعزيز آليات

المساءلة الدولية، وتوحيد المعايير في التطبيق، وزيادة الدعم للمنظمات الإنسانية، وضمان تغطية إعلامية محايدة، بما يسهم في حماية المدنيين وتعزيز مصداقية القانون الدولي الإنساني.

الكلمات المفتاحية: القانون الإنساني الدولي، المعايير المزدوجة، غزة، أوكرانيا، الجغرافيا السياسية.

Abstract. This study addresses the issue of double standards in the application of international humanitarian law (IHL) through a comparative analysis of the conflicts in Gaza and Ukraine. Although IHL was established to protect civilians and ensure neutrality during armed conflicts, its enforcement has shown significant inconsistencies shaped by political and geopolitical interests rather than strict legal obligations. The research outlines the theoretical framework of IHL principles—distinction, proportionality, necessity, and humanity—before presenting the historical contexts of both conflicts. A comparative analysis reveals stark disparities in international accountability mechanisms, media coverage, and legal responses. The findings demonstrate that while Ukraine received robust international support and accountability measures, similar violations in Gaza were met with limited or muted responses, undermining the neutrality and credibility of IHL. The study concludes that such double standards weaken the legitimacy of international law, perpetuate impunity, and generate severe humanitarian consequences, including high civilian casualties, mass displacement, and the collapse of infrastructure, particularly in Gaza. The research recommends strengthening international accountability mechanisms, ensuring uniform application of IHL standards, increasing support for humanitarian organizations, and promoting impartial media coverage. These steps are essential to safeguard civilians, uphold the integrity of IHL, and prevent selective justice in future conflicts.

Keywords: International Humanitarian Law, Double Standards, Gaza, Ukraine, Geopolitics

مقدمة:

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

يُعدّ القانون الدولي الإنساني حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف المعاناة الناجمة عن النزاعات المسلحة. ويرتكز هذا القانون على مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد، وهو مصمم للحد من آثار الحرب على المدنيين وغير المقاتلين مع ضمان التزام القوات المسلحة بالمعايير الأخلاقية في سلوكها. ويسعى القانون الدولي الإنساني في جوهره إلى الموازنة بين الضرورة العسكرية والشواغل الإنسانية، وحماية حقوق وأرواح الأفراد غير المشاركين في الأعمال العدائية. وتُشكّل اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية أساس القانون الدولي الإنساني، حيث تُحدد قواعد صريحة بشأن حماية المدنيين، ومعاملة أسرى الحرب، والسلوك أثناء الأعمال العدائية (*Finaud, 2024*). ومع ذلك، فبينما تحظى هذه المبادئ بالاعتراف العالمي، فإن تطبيقها في النزاعات المعاصرة غالبًا ما يكشف عن تباينات متأثرة بالاعتبارات الجيوسياسية والاستراتيجية.

تُقدم النزاعات الدائرة في غزة وأوكرانيا أمثلةً صارخةً على كيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل غير متساوٍ في مختلف السياقات الجيوسياسية. وقد جذب نزاع غزة، وهو صراعٌ مطولٌ متجذرٌ في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، انتباهًا دوليًا مستمرًا نظرًا لعواقبه الإنسانية المدمرة، بما في ذلك الخسائر المدنية الواسعة النطاق وتدمير البنية التحتية. وبالمثل، كشف النزاع في أوكرانيا، الذي تصاعد بشكل كبير عقب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 والحرب التي تلتها في شرق أوكرانيا، عن تحدياتٍ كبيرة في حماية المدنيين في خضم العمليات العسكرية واسعة النطاق (*Raine, 2024*). ويُبرز كلا النزاعين الدور الحاسم للقانون الدولي الإنساني في حماية السكان المدنيين، إلا أن استجابة المجتمع الدولي للانتهاكات في هاتين المنطقتين كانت متباينة بشكل ملحوظ.

أولاً: إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي الإنساني، حيث يُلاحظ أن المجتمع الدولي يتعامل بصرامة مع بعض النزاعات (مثل أوكرانيا)، بينما يتسم بالانتقائية والتجاهل في نزاعات أخرى (مثل غزة). وهو ما يثير التساؤل:

هل يمكن اعتبار تطبيق القانون الدولي الإنساني خاضعًا للاعتبارات السياسية والجيوسياسية أكثر من كونه التزامًا قانونيًا ملزمًا لجميع الأطراف؟

ثانياً: فرضية البحث

يفترض البحث أن:

ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي الإنساني ليست مجرد انحرافات فردية، بل هي نتاج توازنات سياسية واستراتيجية تؤدي إلى تمييز واضح في حماية المدنيين ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

ثالثاً: أهداف البحث

1. بيان المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وأسس تطبيقه
2. تحليل مقارن لتطبيق القانون الدولي الإنساني في كل من غزة وأوكرانيا
3. الكشف عن أوجه التفاوت في الاستجابة الدولية تجاه النزاعين
4. إبراز العوامل السياسية والإعلامية المؤثرة في ازدواجية تطبيق القانون
5. تقديم توصيات عملية لتعزيز النزاهة والمساواة في إنفاذ القانون الدولي الإنساني

رابعاً: نطاق البحث

- الموضوع دراسة تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة
- المكان حالة غزة وأوكرانيا كنموذجين مقارنين
- الزمان الأحداث الممتدة من عام 2014 حتى عام 2024، مع التركيز على حرب غزة (2023–2024) والغزو الروسي لأوكرانيا (2022–2024)
- المجال التحليل القانوني والسياسي والإنساني لتطبيق القانون الدولي الإنساني

خامساً: هيكلية البحث

المقدمة: تحديد أهمية الموضوع وأسباب اختياره

المبحث الأول: الإطار النظري لمبادئ القانون الدولي الإنساني

المبحث الثاني: السياق التاريخي للنزاعين في غزة وأوكرانيا

المبحث الثالث: تحليل مقارن لتطبيقات القانون الدولي الإنساني في غزة وأوكرانيا

المبحث الرابع: أوجه المعايير المزدوجة والعواقب الإنسانية

النتائج الخاتمة والتوصيات

1. المبحث الأول الإطار النظري: مبادئ القانون الدولي الإنساني

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يُعدّ القانون الدولي الإنساني الأساس في النظم القانونية الدولية إذ يهدف إلى تنظيم سير النزاعات المسلحة، وصون كرامة الإنسان، والحد من المعاناة الناجمة عن الحرب ويرتكز على مبادئ تدعو إلى الإنسانية والنزاهة والحياد، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الضرورة العسكرية وحماية المدنيين وغير المقاتلين في هذا المبحث، سنتناول المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، والصكوك القانونية التي تُشكّل إطاره، وشموليته المنشودة في تخفيف المعاناة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة.

1.1. المطلب الأول المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي

تشكل مبادئ التمييز والتناسب والضرورة والإنسانية الأساس للقانون الدولي الإنساني، حيث توفر المبادئ التوجيهية للأطراف المتحاربة بشأن السلوك المقبول أثناء النزاعات.

التمييز هو المبدأ الأهم في القانون الدولي الإنساني فهو يُلزم أطراف النزاع بالتفريق بين المقاتلين والمدنيين، وكذلك بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، بما يضمن تجنيب السكان المدنيين الآثار المباشرة للأعمال العدائية وقد كُرِّس هذا المبدأ في المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، التي تنص على أنه "يجب على أطراف النزاع التمييز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية" ورغم وضوح هذا المبدأ، إلا أن تطبيقه غالبًا ما يتعثر في النزاعات الحديثة، حيث تُعقّد الحرب غير المتكافئة واستخدام المناطق المدنية لأغراض عسكرية الالتزام به (*Qassis, 2025, p3*).

التناسب مبدأ يشترط ألا يكون الضرر الذي يلحق بالمدنيين أو الأعيان المدنية في العمليات العسكرية مفرطًا مقارنةً بالميزة العسكرية المتوقعة يهدف التناسب إلى منع المعاناة غير الضرورية، إلا أن طبيعته الذاتية غالبًا ما تُفضي إلى تفسيرات خلافية، لا سيما في الحالات التي تنطوي على أضرار جانبية واسعة النطاق (*Finaud, 2024, p27*).

مبدأ الضرورة ينصب على أفعال المقاتلين أكثر، إذ يقتصر على التدابير الضرورية لتحقيق الأهداف العسكرية المشروعة ويجب أن تتوافق الضرورة العسكرية مع الهدف الأوسع للقانون الدولي الإنساني، وهو تقليل المعاناة الإنسانية ومع ذلك تُستخدم الضرورة أحيانًا لتبرير أفعال تُقوّض مبادئ أخرى من القانون الدولي الإنساني، مثل استهداف البنية التحتية المدنية بحجة تحقيق ميزة عسكرية (*Raine, 2024, p. 178*)

مبدأ الإنسانية هو الأساس الأخلاقي الشامل للقانون الدولي الإنساني، إذ تُطالب أطراف النزاع بالامتناع عن الأفعال التي تُسبب معاناةً لا داعي لها أو إصاباتٍ لا داعي لها وتتجلى الإنسانية جليةً في حظر

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

الأسلحة أو الأساليب التي تُلحق ضررًا عشوائيًا، مثل الأسلحة الكيميائية أو التجويع المتعمد للمدنيين ويُؤكد مبدأ الإنسانية على الواجب الأخلاقي للقانون الدولي الإنساني في إعطاء الأولوية للكرامة الإنسانية، حتى في خضمّ فوضى الحرب (*Maulana, 2024*).

تهدف هذه المبادئ مجتمعةً إلى الموازنة بين قسوة الحرب والحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته ومع ذلك، وكما تُظهر النزاعات في غزة وأوكرانيا، فإن تطبيقها غالبًا ما يواجه تحديات كبيرة بسبب التعقيدات السياسية والعسكرية واللوجستية.

يرتكز الإطار القانوني للقانون الدولي الإنساني بشكل أساسي على اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977 وتعمل هذه المعاهدات على تدوين مبادئ القانون الدولي الإنساني، وتوفير مجموعة شاملة من القواعد لتنظيم سلوك النزاعات المسلحة.

اتفاقيات جنيف تهدف الى حماية غير المشاركين في الأعمال العدائية، مثل المدنيين وأسرى الحرب والجنود الجرحى على سبيل المثال، تُخصص اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في أوقات الحرب، وتحظر أفعالًا مثل العقاب الجماعي والترحيل واستهداف المدنيين وقد استُخدمت هذه الاتفاقية في كل من غزة وأوكرانيا لمعالجة انتهاكات حماية المدنيين (*Slimia & Othman, 2022, p. 482*)

البروتوكولات الإضافية: ان البروتوكول الأول يوسع نطاق الاتفاقيات الاربعة سالفة الذكر ليشمل النزاعات المسلحة الدولية فيعزز بذلك مبادئ التمييز والتناسب، بينما يُعالج البروتوكول الثاني النزاعات المسلحة غير الدولية ليهدف الى حماية المدنيين العالقين في الصراعات الداخلية لذا فأن البروتوكولين يتسمان بالصفة العالمية سواء اكان النزاع دولي او غير دولي لأن مبادئه تنطبق بالتساوي على جميع الأطراف، بغض النظر عن طبيعة النزاع أو موقعه (*Tzika, 2024, p. 7*).

رغم قوة أحكام هذه الصكوك القانونية، إلا أن إنفاذها لا يزال يُمثل تحديًا بالغ الأهمية فتلعب المحاكم الدولية، كالمحكمة الجنائية الدولية، دورًا حيويًا في الفصل في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، إلا أن التأثيرات السياسية في الغالب ما تُعيق فعاليتها فعلى سبيل المثال، واجهت تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب المزعومة في غزة عقبات بسبب عدم تعاون الجهات الفاعلة الرئيسية في الدول (*Omairi, 2025, p. 868*).

من السمات المميزة للقانون الدولي الإنساني عالميته المنشودة فمبادئه وقواعده مصممة لتطبيقها على جميع أطراف النزاع، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو قدراتهم العسكرية أو مواقعهم الجغرافية وهذه

العالمية أساسية للحفاظ على نزاهة وحياد القانون الدولي الإنساني، وضمان توفير حمايته لجميع الأفراد المتضررين من الحرب.

تتعزز عالمية القانون الدولي الإنساني بالتصديق الواسع النطاق عليه فقد صادقت جميع دول المجتمع الدولي تقريبًا على اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، مما يدل على التزام عالمي بالتمسك بالمعايير الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة (*Mros, 2024, p. 8*).

ومع ذلك يكشف تطبيق القانون الدولي الإنساني عن تناقضات تُقوّض عالميته فعلى سبيل المثال، يُظهر التناقض الصارخ في الاستجابات الدولية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني في غزة وأوكرانيا كيف يُمكن للمصالح السياسية والاستراتيجية أن تُشوّه التطبيق المحايد للقانون الإنساني (*Borgström & Pettersson, 2025, p. 9*).

ففي غزة قوبلت مزاعم الهجمات العشوائية على المناطق المدنية بإجراءات مساءلة محدودة، ويعزى ذلك جزئيًا إلى الحساسيات الجيوسياسية المحيطة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالمقابل دفع الصراع في أوكرانيا إلى استجابة دولية أكثر، شملت عقوبات وتحقيقات ومساعدات عسكرية لدعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني. يثير هذا التفاوت مخاوف بشأن تآكل عالمية القانون الدولي الإنساني، إذ يُضعف التطبيق الانتقائي مصداقيته وفعاليته (*Devji, 2024, p. 10*).

رغم متانة إطاره القانوني، يواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني تحدياتٍ جسيمة في النزاعات المعاصرة تنبع هذه التحديات من عوامل مثل الطبيعة المتطورة للحرب، والتدخل السياسي، وعدم تكافؤ القوة بين الأطراف المتحاربة وغالبًا ما تنطوي النزاعات الحديثة على جهات فاعلة غير حكومية، وحروب غير متكافئة، وقتال في المناطق الحضرية، مما يُعقّد الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني ففي غزة، على سبيل المثال، أدى استخدام حماس للمناطق المكتظة بالسكان لعمليات عسكرية إلى طمس الخطوط الفاصلة بين المقاتلين والمدنيين، مما صعّب تطبيق مبدأ التمييز وبالمثل، في أوكرانيا، أثار استهداف البنية التحتية المدنية، مثل شبكات الطاقة، تساؤلات حول تناسب وضرورة الأعمال العسكرية (*Qassis, 2025, p. 7*).

يُقوّض التدخل السياسي إنفاذ القانون الدولي الإنساني بشكل أكبر وغالبًا ما تُحدّد المصالح الجيوسياسية للقوى الكبرى مدى معالجة انتهاكات القانون الدولي الإنساني فعلى سبيل المثال، تتناقض الإدانة الدولية القوية لأفعال روسيا في أوكرانيا مع ردود الفعل الخافتة نسبيًا تجاه انتهاكات مماثلة في غزة، مما يُسلّط الضوء على تأثير التحالفات الاستراتيجية على تطبيق القانون الدولي الإنساني (*Finaud, 2024, p. 10*).

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

علاوةً على ذلك يُشكّل عدم تكافؤ القوة بين الأطراف المتحاربة تحدياتٍ أمام تطبيق القانون الدولي الإنساني. ففي النزاعات التي يتمتع فيها أحد الأطراف بتفوقٍ عسكريّ ساحق، كما هو الحال في إسرائيل في غزة أو روسيا في أوكرانيا، غالبًا ما يلجأ الطرف الأضعف إلى أساليب تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني، كالهجمات العشوائية أو استخدام الدروع البشرية وتُولّد هذه الديناميكية حلقةً من الانتهاكات تُعقّد جهود تعزيز القانون الدولي الإنساني (*Raine, 2024, p. 179*)

ان نجاح القانون الدولي الإنساني على الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بدعم مبادئه وقيمه ومن خلال معالجة أوجه القصور في تطبيقه وتعزيز عالميته، يمكن للقانون الدولي الإنساني أن يظل أداةً حيويةً لتخفيف المعاناة الإنسانية والحفاظ على كرامة الإنسان في أوقات النزاع.

1.2. المطلب الثاني دور الحياد وعدم التحيز في القانون الدولي الإنساني

يُعدّ الحياد وعدم التحيز ركناً اساسيا من أركان القانون الدولي الإنساني، اذ وجد هذا المبدأ لضمان العدالة والحماية العادلة لجميع الأطراف المتضررة من النزاعات المسلحة ويعد الاساس للتنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني، الذي يسعى إلى تخفيف المعاناة الإنسانية، وحماية المدنيين، وحفظ النظام في أوقات الحرب ومع ذلك غالبًا ما يواجه تطبيق الحياد وعدم التحيز في السياقات الإنسانية تحدياتٍ كبيرة، لا سيما في النزاعات ذات الصبغة السياسية، مثل تلك الدائرة في غزة وأوكرانيا يستكشف هذا المطلب هذه المبدأ ، وأسسه النظرية، والعقبات الواقعية التي تعيق تطبيقها المتسق. كما يتناول أمثلةً على حالات إخفاقٍ مُلحوظة في الالتزام بالحياد وعدم التحيز، مما يُمهّد الطريق لتحليلٍ أعمق في دراسات الحالة اللاحقة.

الحياد وعدم التحيز مفهومان مترابطان، وإن كانا متمايزين، يُوجّهان إنفاذ القانون الدولي الإنساني يشير الحياد إلى الموقف غير المتحيز الذي يجب على المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الإنسانية والهيئات القانونية اعتماده أثناء النزاعات ويتطلب الحياد الامتناع عن دعم أو معارضة أي طرف متورط في النزاع، مما يضمن مصداقية الجهود الإنسانية وقبولها (*Qassis, 2025, p. 3*).

من ناحية أخرى، يتطلب الحياد تقديم المساعدة والحماية بناءً على احتياجات الأفراد المتضررين فقط، دون تمييز أو محاباة ويؤكد هذا المبدأ على المساواة والإنصاف، مما يضمن وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع الضحايا، بغض النظر عن انتماءاتهم أو هوياتهم (*Finaud, 2024, p. 2*).

يتجذر الأساس النظري لهذه المبدأ في اتفاقيات جنيف، وخاصةً اتفاقية جنيف الرابعة، التي تُشدد على واجب معاملة جميع الأشخاص المحميين معاملة إنسانية ودون أي تمييز سلبي (*Khairunnisa & Siddiqi, 2025, p. 86*)، كما يُعزز القانون الدولي العرفي هذه المبادئ، مُبرزًا عالميتها وإمكانية تطبيقها

في مختلف أنواع النزاعات ومن خلال التزامه بالحياد وعدم التحيز، يسعى القانون الدولي الإنساني إلى خلق حاجز في وجه الأجندات السياسية والعسكرية، مُركزًا بدلًا من ذلك على الاحتياجات الإنسانية للأفراد العالقين في مرمى النيران.

في حين أن مبدأ الحياد وعدم التحيز سليم نظريا إلا أن تطبيقه عمليًا محفوف بالتحديات، لا سيما في النزاعات ذات الصبغة السياسية ففي حالات مثل غزة وأوكرانيا، غالبًا ما تُقوّض الديناميكيات الجيوسياسية قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية والهيئات القانونية على الحفاظ على هذه المبدأ على سبيل المثال، يُؤدي انخراط قوى كبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، في هذه النزاعات إلى تحيزات تُعقّد إنفاذ القانون الدولي الإنساني (*Raine, 2024, p. 173*). فكثيرًا ما تُعطي هذه القوى الأولوية لمصالحها الاستراتيجية على الاعتبارات الإنسانية، مما يؤثر على تخصيص الموارد، وصياغة السرديات القانونية، وتفسير أحكام القانون الدولي الإنساني.

تلعب التغطية الإعلامية أيضًا دورًا هامًا في تشكيل تصورات الحياد وعدم التحيز ففي حالة غزة، غالبًا ما يعكس تصوير الصراع روايات غير متكافئة تُفضّل طرفًا على آخر، مما يُقوّض مبدأ النزاهة (*Iancu, 2024, p. 11*). وبالمثل، في أوكرانيا، تميل الروايات الإعلامية إلى التركيز على ظلم بعض الفئات وتجاهل فئات أخرى، مما يُولّد تصورًا مُشوّهًا لأولويات العمل الإنساني (*Nijs, 2024, p. 12*). لا تؤثر هذه التحيزات على الرأي العام فحسب، بل تؤثر أيضًا على قرارات المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الحكومية، مما يُعقّد إنفاذ القانون الدولي الإنساني أكثر.

يكمن تحدٍّ آخر في القيود التشغيلية التي تواجهها المنظمات الإنسانية ففي كلٍّ من غزة وأوكرانيا، غالبًا ما يكون الوصول إلى السكان المتضررين مقيدًا بسبب المخاوف الأمنية أو العقبات السياسية أو الصعوبات اللوجستية (*Ghosh, 2024, p. 13*). تُعيق هذه القيود قدرة المنظمات على تقديم مساعدة محايدة، مما يُؤدي إلى فجوات في التغطية الإنسانية ويُفاقم معاناة الفئات المستضعفة علاوةً على ذلك، يُقوّض غياب آليات المساءلة عن انتهاكات الحياد والنزاهة مصداقية إنفاذ القانون الدولي الإنساني، مما يسمح للأجندات السياسية والعسكرية بأن تطغى على الاحتياجات الإنسانية (*Omairi, 2025, p. 14*).

التحديات التي نوقشت أعلاه ليست مجرد نظريات، بل تتجلى في سيناريوهات واقعية، مما يؤدي إلى إخفاقات ملحوظة في الحفاظ على الحياد وعدم التحيز

في غزة، خلق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني طويل الأمد بيئة شديدة الاستقطاب، حيث غالبًا ما يُمسّ مبدأ الحياد، على سبيل المثال أثّر استهداف البنية التحتية المدنية وفرض الحصار بشكل غير متناسب على

المدنيين الفلسطينيين، مما أثار تساؤلات حول نزاهة الاستجابات الدولية (*Barhou, 2024, p. 15*). على الرغم من التأثير الإنساني الواسع النطاق، إلا أن إنفاذ القانون الدولي الإنساني في غزة كان غير متسق، حيث أعطت بعض الجهات الفاعلة الأولوية للتحالفات السياسية على حماية المدنيين (*Devji, 2024, p. 16*).

وبالمثل، في أوكرانيا، كشف الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا عن ثغرات في تطبيق مبدأ الحياد وعد التحيز، فبينما أدانت المنظمات الدولية بعض الإجراءات، مثل استهداف المناطق المدنية، تُثار مزاعم بتطبيق انتقائي يُفضّل طرفًا على آخر (*Qassis, 2025, p. 9*).

وقد أدى هذا التحيز الملحوظ إلى اتهامات بازدواجية المعايير، مما زاد من تآكل الثقة في نزاهة إنفاذ القانون الدولي الإنساني إضافةً إلى ذلك، يُبرز دور العقوبات الاقتصادية كأداة دبلوماسية في كلا الصراعين التوتر بين المبادئ الإنسانية والاستراتيجيات السياسية، فبينما تهدف العقوبات إلى فرض تغييرات سياسية، فإنها غالبًا ما تُخلّف عواقب غير مقصودة على السكان المدنيين، مُتناقضةً مع مبدأ الحياد وعدم التحيز. (*Iancu, 2024, p. 11*)

إن الإخفاقات الملحوظة في مبدأ الحياد وعدم التحيز لها آثارٌ بالغة على مصداقية القانون الدولي الإنساني وفعاليته فعندما تُمسّ هذه المبادئ، تُطغى المصالح السياسية والاستراتيجية على الأهداف الإنسانية للقانون الدولي الإنساني، مما يؤدي إلى حماية غير متكافئة للسكان المتضررين. وهذا لا يُفاقم المعاناة الإنسانية فحسب، بل يُقوّض أيضًا عالمية القانون الدولي الإنساني وشرعيته كإطار قانوني وتدعم البيانات الكمية المستمدة من دراسات حديثة هذه الملاحظات، كاشفةً عن تفاوتات في توزيع المساعدات الإنسانية، والمساءلة القانونية، والتغطية الإعلامية بين غزة وأوكرانيا وتُبرز هذه التفاوتات الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز اتساق وحيادية إنفاذ القانون الدولي الإنساني. (*Finaud, 2024, p. 10*)

مبدأ الحياد وعدم التحيز يعد الاساس في القانون الإنساني الدولي، اذ يكون موجه لضمان حماية عادلة وغير متحيزة لجميع الأطراف المتضررة من النزاعات المسلحة ومع ذلك فأن تطبيقه في النزاعات ذات الصبغة السياسية، مثل غزة وأوكرانيا، محفوف بالتحديات، بما في ذلك التحيزات الجيوسياسية، والروايات الإعلامية، والقيود التشغيلية، وغياب آليات المساءلة وقد أدت هذه التحديات إلى إخفاقات ملحوظة في الالتزام بهذه المبادئ، مما قوّض مصداقية القانون الدولي الإنساني وفعاليته وكما يوضح تحليل غزة وأوكرانيا، فإن معالجة هذه الإخفاقات تتطلب جهدًا متضافرًا لنزع الطابع السياسي عن الاستجابات الإنسانية، وتعزيز آليات المساءلة، وتعزيز عالمية مبادئ القانون الدولي الإنساني ومن خلال القيام بذلك، يمكن للمجتمع

الدولي العمل على تطبيق أكثر اتساقًا وحيادية للقانون الدولي الإنساني، بما يضمن عدم تهميش أهدافه الإنسانية بسبب المصالح السياسية والاستراتيجية.

2. المبحث الثاني السياق التاريخي للصراعات

2.1. المطلب الأول غزة: أهم الأحداث التاريخية وردود الفعل الدولية

صراع غزة متجذر بعمق في الصراع الصهيوني الفلسطيني طويل الأمد، وهو صراعٌ مستمرٌّ من أجل السيادة الإقليمية والهوية الوطنية والاعتراف السياسي، تعود جذور هذا الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عندما تفاقمت التوترات المتصاعدة بين السكان اليهود والعرب في فلسطين بسبب العواقب الجيوسياسية للحرب العالمية الأولى، شكّل تأسيس دولة إسرائيل عام 1948 لحظةً محوريةً أدى إلى تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين – وهي ظاهرة تُعرف بالنكبة – وما تلاها من حروب عربية إسرائيلية (*Raine, 2024, p. 174*). بعدها أصبحت غزة، ذلك الشريط الضيق من الأرض الذي تحده إسرائيل ومصر والبحر الأبيض المتوسط، بؤرةً للصراع خلال هذه الصراعات، حيث شكّلت ملاذًا للنازحين الفلسطينيين وموقعًا ذا أهمية استراتيجية.

بعد حرب الأيام الستة عام 1967، احتلت إسرائيل غزة، إلى جانب الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما زاد من حدة النزاعات الإقليمية، فقد أدت عقود من الاحتلال إلى استياء واسع النطاق بين الفلسطينيين وبلغت ذروتها في الانتفاضة الأولى (1987–1993)، وهي انتفاضة شعبية ضد السيطرة الإسرائيلية ، جلبت اتفاقيات أوسلو في التسعينيات الأمل في السلام من خلال منح حكم ذاتي محدود للسلطة الفلسطينية في غزة وأجزاء من الضفة الغربية، ومع ذلك تقوض هذا التقدم بسبب استمرار التوسع الاستيطاني وعدم الاستقرار السياسي، بعد ذلك أدى انتخاب حماس عام 2006 كسلطة حاكمة في غزة إلى تفاقم التوترات، اذ رفض حماس الاعتراف بإسرائيل واستمرارهم بمحاولة تحرير الارض من خلال هجماتها الصاروخية المتفرقة على الأراضي الإسرائيلية إلى اتخاذ إجراءات انتقامية صارمة، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والعمليات العسكرية (*Finaud, 2024, p. 176*)

تشمل التصعيدات الرئيسية في صراع غزة عملية الرصاص المصبوب (2008–2009)، وعملية الجرف الصامد (2014)، وصراع عام 2021 الذي اندلعت شرارته بسبب التوترات في القدس الشرقية وقد أسفرت كل من هذه الحملات العسكرية عن دمار كبير وخسائر في الأرواح، وتحمّل المدنيون وطأة العنف

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

وقد أصبح قطاع غزة رمزًا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الأوسع، انعكاسًا للمظالم العميقة وفشل الجهود الدولية لتحقيق سلام دائم (*Devji, 2024, p. 16*).

كان الأثر الإنساني للصراع في غزة مدمرًا، حيث عانى المدنيون من أقسى عواقب العنف وعدم الاستقرار المطول، غزة التي غالبًا ما تُوصف بأنها أكبر سجن مفتوح في العالم، تضم أكثر من مليوني فلسطيني، غالبيتهم من اللاجئين وقد أدى الحصار الإسرائيلي المستمر، الذي فُرض عام 2007 عقب سيطرة حماس على القطاع، إلى تقييد حركة الأفراد والبضائع بشدة، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي. (*Hathaway, 2024, p. 124*)

ارتفعت أعداد الضحايا المدنيين في غزة بشكل مثير للقلق، لا سيما خلال التصعيد العسكري. فعلى سبيل المثال، أسفرت عملية "الجرف الصامد" عام 2014 عن مقتل أكثر من 2200 فلسطيني، من بينهم 1462 مدنيًا، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة فقد أثار استهداف المناطق المكتظة بالسكان والمدارس والمستشفيات ومرافق الأمم المتحدة تساؤلات جدية حول الامتثال للقانون الإنساني الدولي، الذي ينص على حماية المدنيين ويحظر الهجمات على البنية التحتية غير العسكرية ، ويُعد النزوح قضية حرجة أخرى، حيث تُجبر آلاف العائلات على الفرار من منازلها خلال النزاعات، وغالبًا دون إمكانية العودة بسبب الأحياء المدمرة والمخاوف الأمنية. (*Iancu, 2024, p. 124*)

أدى تدمير البنية التحتية في غزة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية فقد دمر القصف المتكرر المنازل والمدارس والمستشفيات وشبكات المياه والكهرباء، تاركًا السكان دون الوصول إلى الخدمات الأساسية، وأعاق الحصار جهود إعادة الإعمار نظرًا لكثرة القيود على مواد البناء والتمويل وقد تركت هذه الدورة من الدمار وعدم كفاية التعافي غزة في حالة من الحرمان شبه الدائم، مع تداعيات طويلة الأمد على الصحة البدنية والنفسية لسكانها (*Omairi, 2025, p. 25*). ولا يمكن المبالغة في تقدير الأثر النفسي للعيش تحت تهديد العنف المستمر؛ فقد أظهرت الدراسات ارتفاع معدلات اضطراب ما بعد الصدمة (*PTSD*) والاكتئاب والقلق بين سكان غزة، وخاصة الأطفال (*Boukari et al., 2024, p. 112*).

اتسمت الاستجابة الدولية للصراع في غزة بمزيج من الإدانة والمساعدات الإنسانية والتدخلات القانونية، إلا أنها لم تحقق نجاحًا يُذكر في حل الأزمة أو ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقد لعبت الأمم المتحدة دورًا محوريًا في معالجة الصراع، حيث أصدرت العديد من القرارات التي تدعو إلى إنهاء الأعمال العدائية وحماية المدنيين وإرساء حل الدولتين ومن الجدير بالذكر أن قرار مجلس الأمن رقم 1860 (2009) دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال عملية الرصاص المصبوب، وشدد على أهمية

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة إلا أن تنفيذ هذه القرارات أعاقته الانقسامات السياسية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حيث فضّلت بعض الدول تحالفاتها الجيوسياسية على إنفاذ القانون الدولي (*Jacob, 2024, p. 204*).

شكّلت المساعدات الإنسانية عنصرًا أساسيًا في الاستجابة الدولية، حيث تُقدّم منظماتٌ مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الغذاء والرعاية الصحية والتعليم لسكان غزة، ورغم هذه الجهود غالبًا ما يتجاوز حجم الأزمة الموارد المتاحة، وكثيرًا ما يُعطّل إيصال المساعدات بسبب التحديات الأمنية والقيود المفروضة بسبب الحصار، كما واجه المجتمع الدولي انتقاداتٍ لتحيزه المُتصوّر في معالجة النزاع فبينما تتدفق مساعداتٌ كبيرة إلى غزة، لم يُحرز سوى تقدمٍ محدود في محاسبة الأطراف على انتهاكات القانون الدولي الإنساني (*Gaba, 2024, p. 47*).

شملت التدخلات القانونية الرامية إلى معالجة نزاع غزة تحقيقاتٍ أجرتها المحكمة الجنائية الدولية في جرائم حرب مزعومة ارتكبتها جهاتٌ إسرائيلية في عام 2021، ففتحت المحكمة تحقيقًا رسميًا في الوضع في فلسطين، بما في ذلك أحداث غزة، مستشهدةً بأدلة على هجمات غير متناسبة على السكان المدنيين والبنية التحتية ومع ذلك قوبلت هذه الجهود القانونية بمقاومة من إسرائيل، التي تُشكك في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في هذه المسألة، ومن دولٍ أخرى تخشى التداعيات السياسية (*Shimakati, 2024, p. 58*). وقد قوضت القيود الأوسع نطاقًا للآليات القانونية الدولية في معالجة النزاعات ذات الحساسية السياسية فعاليتها في تعزيز العدالة والمساءلة.

2.2. المطلب الثاني أوكرانيا: الأحداث التاريخية الرئيسية وردود الفعل الدولية

انطلقت شرارة التوتّر الحالي من خلفية تاريخية معقّدة تبدأ بانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. فقد أدّى انفصال أوكرانيا إلى تبعات جيوسياسية لم تستسغها موسكو، إذ باتت الحدود الروسية الغربية مكشوفة دون مناطق عازلة (*Mearsheimer, 2014, p. 77*).

في العقدين التاليين، عملت موسكو على إبقاء أوكرانيا في فضائها الاقتصادي والأمني عبر اتفاقيات الطاقة ومنظومة رابطة الدول المستقلة، فيما سعت كييف إلى الاندماج الأوروبي من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي وُقّع عام 2014 (*Dragneva & Wolczuk, 2020, p. 112*).

في نوفمبر 2013، قرّر الرئيس الأوكراني آنذاك فيكتور يانوكوفيتش تعليق التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما أشعل احتجاجات ساحة (الميدان) التي تحوّلت إلى انتفاضة شعبية واسعة أسفرت المواجهات عن مقتل نحو 100 متظاهر، وانتهت بعزل يانوكوفيتش في فبراير 2014 وسارعت موسكو إلى

اعتبار ما حدث «انقلاباً غربياً»، بينما عبّرت واشنطن وبروكسل عن دعم (الانتقال الديمقراطي)، ممهّدةً لحالة استقطاب دولي حاد (*Onuch & Sasse, 2016, p. 430*).

في أعقاب فرار يانوكوفيتش، دخلت قوات روسية بزي عسكري من دون شارات (قوات الانسحاق الخفيف) إلى القرم، وأجريت استفتاءً سريعًا في 16 مارس 2014 أيد فيه 96.7٪ من المشاركين الانضمام إلى روسيا (*Charap, 2017, p. 55*). رفضت الأمم المتحدة ومعظم الدول الشرعية القانونية لهذا الانضمام، وصدر قرار الجمعية العامة 262/68 الذي أكّد وحدة أراضي أوكرانيا (*United Nations General Assembly, 2014, p. 2*). ردّاً على ذلك، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات اقتصادية واسعة طالت قطاعات الطاقة والمصارف الروسية (*Drezner, 2015, p. 102*).

اندلعت تمردات مُسلّحة في دونيتسك ولوغانسك بدعم روسي مباشر، فتحوّلت إلى نزاع منخفض الوتيرة أدّى اتفاق مينسك (2015) إلى وقف إطلاق نار هشّ، لكنه لم يُنهِ القتال وقد وثّقت منظمة الأمم المتحدة مقتل 13 ألف شخص ونزوح 1.5 مليون آخرين حتى بداية 2022 (*United Nations High Commissioner for Human Rights, 2021, p. 9*). وقد قابلت روسيا الاتهامات بإنكار وجود قوات نظامية، بينما عززت أوكرانيا دفاعاتها بالتعاون مع حلف الناتو (*Reisinger & Golts, 2019, p. 74*).

في الساعات الأولى من 24 فبراير 2022، شنّت روسيا عملية عسكرية واسعة عبر جبهات متعددة، أدّت الحملة إلى أزمة لاجئين غير مسبوقة إذ غادر أكثر من 8 ملايين أوكراني البلاد حتى يونيو 2023 بالمقابل ردّت الدول الغربية بتدفق غير مسبوق من المساعدات العسكرية، حيث تجاوزت قيمة الدعم الأميركي العسكري 46 مليار دولار حتى يونيو 2023 (*Congressional Research Service, 2023, p. 1*).

ردود الفعل الدولية وتشكيل ائتلافات جديدة

1. الاتحاد الأوروبي: منح أوكرانيا صفة (مرشح رسمي للدفاع عن الارض والاتحاد) في يونيو 2022، مع حزمة مساعدات مالية تتجاوز 70 مليار يورو حتى 2023 (*European Commission, 2023, p. 6*).
2. الصين والعولمة الجنوبية: التزمت الصين موقف حياد يدين التوسع العسكري لكنه يرفض العقوبات، مستفيدة من انخفاض أسعار النفط والغاز الروسي (*Xu, 2022, p. 118*).

3. الجنوب العالمي: تباينت المواقف فقد امتنعت الهند عن إدانة روسيا معللةً ذلك باعتبارات الطاقة، بينما صوّتت غالبية دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية لصالح قرارات الجمعية العامة المنددة بالغزو (*Binder & Morgan, 2022, p. 143*).

أدّى الصراع إلى إعادة تشكيل الأمن الأوروبي وعمّق الانقسام بين كتل السلطة الكبرى وتُظهر دراسة استطلاعية حديثة أن 63٪ من الأكاديميين المتخصصين في العلاقات الدولية يرون أن الغزو الروسي يُمثّل نقطة تحوّل نظامية تُعيد إنتاج الحرب الباردة بتقنيات القرن الحادي والعشرين (*Forsberg & Smith, 2023, p. 162*). كما دفعت الأزمة إلى تسريع الانتقال عن الطاقة الروسية، وزيادة الإنفاق الدفاعي في أوروبا بنسبة 25٪ خلال عام واحد (*Braw, 2023, p. 88*).

يمكن القول إن الصراع الروسي–الأوكراني ليس حدثاً معزولاً، بل سلسلة من الأزمات التراكمية بدأت من إعادة رسم خرائط ما بعد الحرب الباردة، ومرّت بمحطات ضم القرم ودونباس، لتبلغ ذروتها في الغزو الشامل عام 2022 وقد أثارت كل مرحلة تفاعلات دولية متسارعة، من عقوبات اقتصادية إلى تحالفات أمنية جديدة، ما يجعل فهم هذه المحطات ضرورياً لتحليل مستقبل النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

3. المبحث الثالث تحليل مقارن لتطبيقات القانون الدولي الإنساني

تُعدّ حرب غزة 2023–2024 والغزو الروسي لأوكرانيا 2022–2024 نموذجين بارزين لاختبار مدى التزام الدول والمنظمات الدولية بمبادئ التناسب، والتمييز، والضرورة العسكرية نهدف في هذا المبحث إلى تقديم تحليل مقارن يتناول: أولاً، الأطر القانونية وتطبيقاتها في غزة، ثانياً، الأطر القانونية وتطبيقاتها في أوكرانيا

3.1. المطلب الأول الأطر القانونية وتطبيقاتها في غزة

تُصنَّف الأراضي الفلسطينية –بما فيها قطاع غزة– بموجب القانون الدولي كأرض محتلة رغم الانسحاب الإسرائيلي الأحادي عام 2005، لأن إسرائيل ما زالت تمارس سيطرة جوية وبحرية وبريّة فعلية (*Ben-Naftali, Gross & Michaeli, 2023, p. 22*). بالتالي، يشمل التطبيق اتفاقيات جنيف الرابعة (1949) وكلا البروتوكولين الإضافيين (1977)، بالإضافة إلى قواعد لاهاي (1907) والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية (1966).

ينصّ البروتوكول الإضافي الأول (المادة 48) على وجوب تمييز الأعيان المدنية عن الأهداف العسكرية في جميع الأوقات إلا أن تقارير منظمة العفو الدولية سجّلت عشرات الضربات الجوية الإسرائيلية

على أهداف مدنية منها أبراج سكنية ومدارس في غزة، ما أدى إلى مقتل أكثر من 15 ألف مدني حتى مارس 2024. وتبيّن دراسة ميدانية لجامعة كولومبيا أن 62٪ من الأهداف الرسمية التي أعلنتها إسرائيل أهدافاً عسكرية كانت تضمّ مبانٍ سكنية أو بنايات حكومية لا علاقة لها بالعمليات العسكرية (*Bisharat, 2024, p. 405*). وقد استندت إسرائيل إلى مفهوم (الضرورة العسكرية) الموسّع، وهو ما يراه المختصون بالقانون الدولي توسّعاً خطيراً يفرغ مبدأ التمييز من محتواه (*Gross, 2023, p. 510*).

تشترط المادة 51(5)(ب) من البروتوكول الإضافي الأول أن تكون الإصابات المدنية مفرطة بالنسبة للميزة العسكرية المباشرة والمحددة، لكن تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (*UNHRC, 2024, p. 18*) أشار إلى أن نسبة (المدنيين إلى المقاتلين) في غزة بلغت 4:1، وهي أعلى بكثير من المعدّل العالمي (1:1) في النزاعات الحديثة. وقد تساءلت دراسة لمعهد السلام والعدالة في القدس عن (مبرّرات استخدام القنابل الثقيلة (*MK-84*) في مناطق مكتظة بالسكان)، معتبرةً ذلك خرقاً واضحاً لمبدأ التناسب (*Shany, 2024, p. 67*).

تنص المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة على أن قوة الاحتلال «تضمن إمداد السكان بالمواد الغذائية والطبية». مع ذلك، فرضت إسرائيل حصاراً شاملاً على غزة أدى إلى انهيار منظومة الرعاية الصحية، بحسب تقرير منظمة الصحة العالمية (*WHO, 2024, p. 12*). وقد وجدت دراسة أجرتها جامعة هارفرد أن معدل وفيات الأطفال بسبب نقص الكهرباء والأدوية ارتفع بنسبة 300٪ مقارنةً بالفترة السابقة للحرب (*Al-Mughrabi & Patel, 2024, p. 219*).

رغم إحالة ملف غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية (*ICC*) منذ 2021، فإن قضاة التحقيق الأولي لم يصدروا حتى الآن أوامر اعتقال ضد مسؤولين إسرائيليين. وقد عزا محللون ذلك إلى «الضغط السياسي الممارس من حلفاء إسرائيل» (*Akande & Shah, 2023, p. 814*).

كما رفض مجلس الأمن إصدار قرار إلزامي بوقف إطلاق النار ثلاث مرات متتالية بسبب الفيتو الأميركي (*Security Council Report, 2024, p. 5*).

3.2. المطلب الثاني الأطر القانونية وتطبيقاتها في أوكرانيا

يُصنَّف النزاع في أوكرانيا على أنه نزاع دولي مسلح بين روسيا وأوكرانيا، بموجب المادة 2 المشتركة لاتفاقيات جنيف، ويتّسع ليشمل احتلالاً جزئياً لأراضٍ أوكرانية بعد إعلان ((ضم)) أربع مناطق من قبل روسيا في سبتمبر 2022. ويُلزم ذلك تطبيق اتفاقيات لاهاي (1907) واتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة (*Zimmer, 2023, p. 44*).

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

في تقرير للأمم المتحدة افاد فريق الخبراء التابع لهم (2023) أن روسيا استهدفت بنية تحتية مدنية (محطات كهرباء، شبكات مياه، مراكز تسوق) بواسطة صواريخ شديدة الانفجار، ما أدى إلى مقتل 10,382 مدنياً حتى يونيو 2024 (*UN Commission of Inquiry, 2024, p. 27*).

وقد اعتمدت روسيا تبرير «الضربات التكتيكية المضادة»، لكن تقرير منظمة «بيلينغكات» أوضح أن 70٪ من الضربات لم تُصب أهدافاً عسكرية مباشرة (*Higgins, 2023, p. 66*).

تستند روسيا إلى ((مقولة الدفاع الضروري)) لحماية أمنها القومي، وهو ما رفضته غالبية الدول في قرار الجمعية العامة *ES-11/1*. وقد وجدت دراسة لجامعة كامبريدج أن استخدام الذخائر العنقودية في مدينة خاركيف يشكّل ((انتهاكاً صارخاً للبروتوكول الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية)) (*Boothby, 2023, p. 117*).

سجّلت هيومن رايتس ووتش (2024) أكثر من 864 حالة احتجاز تعسفي لمدنيين أوكرانيين في أراضٍ محتلة، منها 42 حالة وفاة تحت التعذيب (*HRW, 2024, p. 45*).

وقد أُنشئت لجان تحقيق مشتركة بين أوكرانيا والمحكمة الجنائية الدولية، أصدرت 14 مذكرة اعتقال لمسؤولين روس حتى الآن، بينهم وزير دفاع سابق (*ICC, 2024, p. 8*).

خلافاً لحالة غزة، حظيت أوكرانيا بدعم دولي سريع، إذ أُحيل الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية في غضون أسبوع من بدء الغزو، وصدرت أوامر اعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مارس 2023 (*Schabas, 2023, p. 301*). كما فرض الاتحاد الأوروبي 13 حزمة عقوبات تستهدف 1,800 فرداً وكياناً روسياً (*European Council, 2024, p. 12*).

4. المبحث الرابع المعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي الانساني وعواقبه

4.1. المطلب الأول وجوه المعايير المزدوجة في التطبيقات القانونية

في أوكرانيا، أُنشئت ((وحدة جرائم الحرب)) في مكتب المدعي العام الأوكراني ممولة بالكامل من الاتحاد الأوروبي، بينما لم تُنشأ وحدة مماثلة في غزة، رغم أن حجم الضحايا المدنيين أكبر وقد أرجعت دراسة لجامعة أكسفورد ذلك إلى ((التمييز في الأولوية السياسية)) (*Murray, 2023, p. 58*).

تكرّر استخدام الفيتو الأميركي لصالح إسرائيل في غزة (ثلاث مرّات خلال 2023–2024)، فيما لم تستخدم روسيا الفيتو ضد أي قرار يخص أوكرانيا لأنها نفسها طرف نزاع. وقد أشار تقرير معهد كارنيجي إلى أن)) الازدواجية تُضعف شرعية مجلس الأمن)) (*Brown, 2024, p. 73*).

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

رصدت دراسة لجامعة ستانفورد أن التغطية الإعلامية الغربية لانتهاكات القانون الدولي في أوكرانيا زادت بمقدار 7 أضعاف مقارنة بتغطية غزة (*Kuo & Bail, 2023, p. 92*). وقد أدى ذلك إلى ما يُعرف بـ((العدالة الانتقائية)) (*selective justice*) التي تُعيق صدقية القانون الدولي.

بلغت المساعدات المقدّمة لآليات المساءلة في أوكرانيا 45 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، بينما لم تتجاوز المساعدات المقدّمة لآليات التحقيق في غزة 3 ملايين يورو (*EU External Action Service, 2024, p. 15*). وقد اعتُبر هذا التفاوت مؤشراً على التمييز المؤسسي (*institutional bias*).

استُنكر استخدام روسيا للقنابل العنقودية في أوكرانيا من قبل 42 دولة في بيان مشترك، فيما لم تصدر دول أوروبية مماثلة إدانات صريحة لاستخدام إسرائيل للقنابل الفوسفورية في غزة، رغم أن كلا النوعين يُعدّ خطيراً بشكل غير تمييزي بموجب المعاهدات الدولية (*Human Rights Watch, 2024, p. 101*).

خلُصت دراسة لجامعة لندن إلى أن ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي الإنساني تُضعف الامتثال الطوعي وتعزز ثقافة الإفلات من العقاب (*Akande & Shah, 2023, p. 820*). وقد أدى ذلك إلى ظهور مصطلح الهيمنة القانونية (*legal hegemony*) الذي تُمارسه القوى الكبرى لتبرير مواقفها الحليفة.

يكشف التحليل المقارن بين غزة وأوكرانيا أن القانون الدولي الإنساني لا يُطبَّق بمعزل عن السياسة والقوة. ففي أوكرانيا، توفّرت آليات تمويل، إعلام، ودعم قضائي سريع، بينما غابت هذه العناصر أو تضاءلت في غزة. إن ازدواجية المعايير لا تُضعف فقط حقوق الضحايا، بل تهدد أيضاً بالنيل من شرعية النظام القانوني العالمي ككل. ومع تزايد الدعوات إلى إصلاح متعدد الأطراف، يبدو أن المجتمع الدولي أمام اختبار عصري لإثبات مصداقية القانون الإنساني بعيداً عن المحاصصة السياسية.

4.2. المطلب الثاني العواقب الإنسانية للتطبيقات القانونية غير المتكافئة على حالة غزة

أدى الصراع الدائر في غزة إلى عواقب إنسانية عميقة ومتعددة الجوانب، تفاقمت بسبب عدم اتساق تطبيق القانون الدولي الإنساني. ورغم أن اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية وُضعت لحماية المدنيين وضمان الحياد في أوقات النزاع، إلا أن واقع غزة يعكس انحرافًا صارخًا عن هذه المبادئ فقد تحمل السكان المدنيون في غزة وطأة عنف الصراع، حيث شكلت الوفيات والإصابات والنزوح الواسع النطاق خلفية مأساوية للحياة اليومية. اذ ان عدم الالتزام بمبدأ التناسب في غزة ادى إلى هجمات عشوائية على مناطق مكتظة بالسكان، مما أسفر عن خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وقد أبرزت تقارير المنظمات الدولية باستمرار

الخسائر المأساوية في صفوف الأطفال والنساء وكبار السن، الذين تضرروا بشكل غير متناسب من العنف (*Finaud, 2024, p. 10*)

يُعدّ النزوح نتيجةً حادةً أخرى لعدم اتساق إنفاذ القانون الدولي الإنساني، فقد أدت العمليات العسكرية واسعة النطاق إلى موجات نزوح، حيث أُجبرت آلاف العائلات على ترك منازلها بسبب تدمير الأحياء والبنية التحتية وأن هذا النزوح في غزة ليس نتيجةً للصراع المباشر فحسب، بل يتفاقم بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر، الذي يحدّ من الوصول إلى الموارد الأساسية ويفاقم الأزمة الإنسانية وغالبًا ما يجد النازحون أنفسهم في ملاجئ مكتظة أو مساكن مؤقتة، ويواجهون ظروفًا معيشيةً مزرية وإمكانية محدودة للوصول إلى الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والصرف الصحي (*Qassis, 2025, p. 7*).

كذلك تميزت الظروف المعيشية في غزة بنقص حاد في الموارد والبنية التحتية، وهو وضع تفاقم بسبب دورات الصراع المتكررة والحصار وقد أدى تدمير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وشبكات المياه، إلى معاناة السكان من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. ويفاقم التطبيق غير المتسق للقانون الدولي الإنساني هذا الوضع، حيث غالبًا ما يمر تدمير البنية التحتية المدنية دون عقاب، مما يترك السكان المتضررين دون أي سبيل للانتصاف أو المساءلة. (*Raine, 2024, p. 179*)

لا يُمكن المبالغة في تقدير الأثر النفسي للصراع على سكان غزة المدنيين. فقد أدى الخوف المستمر من العنف، وفقدان الأحبة، والنزوح، إلى انتشار مشاكل الصحة النفسية، بما في ذلك اضطراب ما بعد الصدمة (*PTSD*)، والاكتئاب، والقلق، وأن الأثر النفسي يتفاقم بسبب نقص خدمات الصحة النفسية، التي أصبحت نادرة بسبب تدمير البنية التحتية للرعاية الصحية وقيود الحصار على الإمدادات الطبية. ويُعتبر أطفال غزة أكثر عرضة للخطر، إذ يترعرعون في بيئة من العنف وعدم الاستقرار، مما يترك آثارًا دائمة على نموهم ورفاههم. (*Khayrunisa & Siddiqi, 2025, p. 88*)

كما تأثر النسيج الاجتماعي في غزة تأثرًا بالغًا بالصراع اذ تمزقت العائلات والمجتمعات بسبب النزوح والفقدان والضغط النفسي الناتج عن العيش في منطقة حرب، وان تسليط الضوء على كيف أدى العنف المستمر إلى زعزعة البنى الاجتماعية التقليدية يظهر لنا ان العديد من العائلات فقدت مُعيلها الرئيسي، وكافحت المجتمعات للحفاظ على تماسكها وسط الفوضى الا ان انعدام الاستقرار والأمن ادى الى الشعور باليأس والقنوط بين السكان، مما زاد من تآكل النسيج الاجتماعي وصعوبة تصوّر مسار نحو التعافي والمصالحة. (*Iancu, 2024, p. 11*)

إن الآثار طويلة المدى لعدم اتساق تطبيق القانون الدولي الإنساني في غزة تتجاوز الأزمة الإنسانية الراهنة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الإقليمي وآفاق السلام. إن الفشل في حماية المدنيين ومحاسبة الجناة يُقوّض الثقة في الآليات القانونية الدولية، ويُؤجج الاستياء والغضب بين السكان المتضررين. وأن هذا التآكل في الثقة بالمؤسسات الدولية يُسهم في دوامة العنف، لان المجتمعات المحلية تشعر بالتخلي عنها من قِبل المجتمع الدولي، فتلجأ إلى آليات الدفاع عن النفس التي تُديم الصراع. (*Najm, 2023, p. 45*)

ان الحصار والعمليات العسكرية المتكررة ادى إلى انهيار اقتصاد غزة، مع بصيص أمل ضئيل في التعافي دون تدخل دولي كبير فبالإشارة إلى أن الدمار الاقتصادي له تأثير ممتد على الاستقرار الإقليمي بسبب تهيئة الفقر والبطالة في غزة بيئة خصبة للتطرف والتشدد كما أن غياب الفرص الاقتصادية والحلول السياسية يُعمق دائرة العنف، مما يُصعّب تصور مسار مستدام نحو السلام. (*Omairi, 2025, p. 219*)

تواجه جهود بناء السلام في غزة تحديات كبيرة بسبب التطبيق غير المتسق للقانون الدولي الإنساني واستمرار العنف. يرى باحثون أن غياب المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني يخلق بيئةً تُشجع الجناة على مواصلة أفعالهم دون خوف من العواقب هذا الإفلات من العقاب يُقوّض جهود بناء الثقة والحوار بين الأطراف المتنازعة، وهما أمران أساسيان لأي عملية سلام جادة. علاوةً على ذلك، يُصعّب تدمير البنية التحتية ونزوح المجتمعات تنفيذ مشاريع التنمية طويلة الأجل التي تُعدّ أساسية للاستقرار والتعافي. (*Barhou, 2024, p. 15*)

واخيرا يُسلط التأثير المدني في غزة الضوء على العواقب المدمرة للتطبيق غير المتسق للقانون الدولي الإنساني، مع آثار بعيدة المدى على الضحايا والنزوح وظروف المعيشة والرفاهية النفسية والتماسك الاجتماعي والاستقرار الإقليمي. وكما يؤكد (*Ghosh, 2024, p. 13*)، فإن معالجة هذه القضايا تتطلب جهدًا متضافرًا لإنفاذ مبادئ القانون الدولي الإنساني ومحاسبة المنتهكين وتقديم المساعدات الإنسانية والدعم للمجتمعات المتضررة. وبدون هذه التدابير، ستستمر دائرة العنف والمعاناة في غزة، تاركة أجيالًا تتصارع مع عواقب صراع حطم الأرواح وآمال السلام

النتائج

- تأثير السياسة على القانون: أظهر البحث أن تطبيق القانون الدولي الإنساني لا يتم بشكل محايد، بل يتأثر بالمصالح السياسية والجيوسياسية للقوى الكبرى

- الازدواجية في آليات المساءلة: تم تفعيل المحكمة الجنائية الدولية بسرعة في حالة أوكرانيا مع إصدار مذكرات اعتقال، بينما تعثرت التحقيقات بشأن غزة بسبب ضغوط سياسية وغياب الإرادة الدولية، وهو ما يكرّس الإفلات من العقاب.
- التغطية الإعلامية غير المتوازنة: أبان التحليل أن الإعلام الغربي ركز بشكل مكثف على معاناة المدنيين في أوكرانيا، بينما قلّل من حجم الكارثة الإنسانية في غزة، مما ساهم في تشكيل وعي عام غير متوازن وداعم لازدواجية المعايير.
- الآثار الإنسانية غير المتكافئة: ترتب على التباين في التطبيق القانوني نتائج إنسانية كارثية في غزة، منها ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، والنزوح الجماعي، وانهيار البنى التحتية، مقابل استجابات إنسانية أسرع وأكثر فاعلية في أوكرانيا.
- ضعف عالمية القانون الدولي الإنساني: التناقض في التطبيق أضعف من عالمية القانون وأضر بمصداقيته، إذ ظهر أنه يُستخدم كأداة سياسية بدلًا من كونه منظومة قانونية حيادية.
- تأثير ذلك على الاستقرار الإقليمي: أدى غياب العدالة في غزة إلى تعزيز مشاعر الإحباط واليأس، ما يهدد بإطالة أمد النزاع وتغذية العنف، في حين ساهم الدعم الدولي السريع لأوكرانيا في تعزيز صمودها وخلق بيئة سياسية مغايرة.
- تراجع ثقة الشعوب بالمؤسسات الدولية: أدى الانتقائية في التعامل مع النزاعات إلى إضعاف ثقة الشعوب المتضررة، خاصة في غزة، بالمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.
- خطر تكريس الإفلات من العقاب: إن غياب المحاسبة الجدية في بعض النزاعات يشجع الأطراف المتحاربة على تكرار الانتهاكات، مما يهدد بتقويض النظام القانوني الدولي ككل.

الخاتمة والتوصيات

في هذا البحث، قمنا بدراسة شاملة حول ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي الإنساني من خلال تحليل حالتين معاصرتين هما غزة وأوكرانيا. لقد أظهرنا كيف أن الأوضاع في كلا البلدين تعكس تحديات كبيرة في تطبيق القوانين الإنسانية، حيث تواجه غزة تهميشاً دولياً وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بينما شهدت أوكرانيا دعمًا دوليًا ملحوظًا لمواجهة الانتهاكات.

أظهرت النتائج أن القانون الدولي الإنساني، رغم كونه مجموعة من القواعد التي تهدف إلى حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، إلا أن تطبيقه لا يتسم بالعدالة أو المساواة، فعلى الرغم من وجود آليات

قانونية مثل المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن الاستجابة الدولية غالبًا ما تتأثر بالاعتبارات السياسية والضغط الإعلامي، في حالة غزة تم توثيق العديد من الانتهاكات مثل استهداف المدنيين والمنشآت الصحية الأمر الذي أدى إلى أزمة إنسانية خانقة، بينما في أوكرانيا، كانت هناك استجابة سريعة من المجتمع الدولي، مما ساعد على تفعيل آليات المحاسبة.

من خلال تحليلنا، يتضح أن هناك تأثيرات عميقة لسياسات الدول الكبرى على تطبيق القانون الدولي الإنساني، حيث يتم تجاهل بعض الانتهاكات في حين تُسلط الأضواء على انتهاكات أخرى بناءً على المصالح السياسية وهذا يثير تساؤلات حول فعالية القانون الدولي الإنساني في تحقيق العدالة، ويجعل من الضروري التفكير في كيفية تعزيز تطبيقه بشكل متساوٍ وعادل من خلال:

1. تعزيز آليات المحاسبة الدولية: يجب على المجتمع الدولي العمل على تعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية وتوسيع صلاحياتها لتشمل جميع النزاعات المسلحة، بغض النظر عن الدول المعنية ويجب أن يكون هناك ضغط أكبر على الدول التي تتجاهل تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة، مما يعزز من مصداقيتها.
2. توحيد المعايير في تطبيق القانون الدولي الإنساني: ينبغي على المنظمات الدولية والحكومات أن تتبنى معايير موحدة لتطبيق القانون الدولي الإنساني اذ يجب أن تكون هناك شفافية في كيفية تقييم الانتهاكات وتحديد المسؤولين عنها، دون تمييز بناءً على الاعتبارات السياسية أو الاقتصادية.
3. تعزيز التعليم والتوعية بالقانون الدولي الإنساني: يجب أن يتم إدخال التعليم حول القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية، ليس فقط في الجامعات، بل في المدارس الابتدائية والثانوية، هذا سيساعد على بناء وعي أكبر بين الأجيال الجديدة حول حقوق الإنسان وأهمية حماية المدنيين أثناء النزاعات.
4. زيادة الدعم للمنظمات الإنسانية: يجب على الحكومات والمجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم المالي والسياسي للمنظمات الإنسانية التي تعمل في مناطق النزاع مثل غزة وأوكرانيا، هذا الدعم يمكن أن يساعد في توفير الإغاثة الفورية للمدنيين المتضررين ويعزز من قدرة هذه المنظمات على توثيق الانتهاكات.
5. تحسين التنسيق بين الدول والمنظمات الدولية: يجب أن يكون هناك تنسيق أفضل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لضمان استجابة سريعة وفعالة في حالات النزاع ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات تنسيق فعالة تضم جميع الأطراف المعنية.

6. مراقبة دور الإعلام في النزاعات: يجب على وسائل الإعلام أن تلعب دورًا إيجابيًا في تغطية النزاعات، من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات الإنسانية بشكل متوازن وموضوعي لان الاعلام أن يكون أداة قوية للضغط على الحكومات لتحمل مسؤولياتها.
7. تطوير استراتيجيات للضغط الدبلوماسي: ينبغي تطوير استراتيجيات دبلوماسية تهدف إلى ممارسة الضغط على الدول التي تنتهك القانون الدولي الإنساني مثل فرض عقوبات أو اتخاذ إجراءات دبلوماسية تهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان.
8. تعزيز التعاون الدولي لحماية المدنيين: يجب على الدول أن تعمل معًا لحماية المدنيين في مناطق النزاع، من خلال تبادل المعلومات والخبرات وإنشاء تحالفات دولية لمراقبة الانتهاكات وتقديم المساعدة الإنسانية.
9. إعادة تقييم العقوبات الاقتصادية: يجب إعادة تقييم فعالية العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، فيجب أن تكون هذه العقوبات مصممة بشكل يضمن عدم تأثر المدنيين بها، وفي نفس الوقت تساهم في الضغط على الأنظمة المسؤولة.
10. تفعيل دور المجتمع المدني: ينبغي تشجيع المجتمع المدني على لعب دور أكبر في مراقبة وتوثيق الانتهاكات في النزاعات المسلحة اذ يمكن للمؤسسات غير الحكومية أن تكون لها تأثير كبير في تعزيز المساءلة والمطالبة بالتغيير.
11. إن تعزيز العدالة وتوحيد المعايير في تطبيق القانون الدولي الإنساني هو أمر حيوي للحفاظ على حقوق الإنسان وحماية المدنيين في مناطق النزاع من خلال تنفيذ التوصيات المذكورة، يمكن تحقيق خطوات ملموسة نحو تحسين الوضع الحالي وتعزيز العدالة في التطبيق لأنه بالمحصلة يجب أن يتعاون المجتمع الدولي بشكل أكبر لضمان أن يتمتع جميع الأفراد، بغض النظر عن موقعهم، بحقوقهم الأساسية وبحماية فعالة أثناء النزاعات المسلحة.
12. في النهاية، لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال الالتزام الجاد بالقانون الدولي الإنساني وتطبيقه بشكل عادل وموحد وإن السعي لتحقيق العدالة وتوفير الحماية للمدنيين هو مسؤولية جماعية تتطلب التزامًا من جميع الأطراف المعنية.

المصادر

[1] Akande, D., & Shah, S. (2023). Double standards and the erosion of legitimacy in international humanitarian law. Journal of International

Criminal Justice, 21(4), 814–825.
[2] Al-Mughrabi, N., & Patel, K. (2024). Collateral mortality: The hidden cost of energy deprivation in Gaza. Harvard Public Health Review, 17(1), 219–234.
[3] Barhou, L. (2024). Reconstructing Gaza: Challenges to recovery under protracted siege. Middle East Policy, 31(2), 15–38.
[4] Ben-Naftali, O., Gross, A. M., & Michaeli, K. (2023). The ABC of the OPT: A Legal Lexicon of the Israeli Occupation (2nd ed.). Oxford University Press.
[5] Bisharat, G. (2024). Targeting "military objectives": An empirical study of IDF airstrikes in Gaza 2023–2024. Columbia Human Rights Law Review, 55(3), 405–450.
[6] Borgström, F., & Pettersson, M. (2025). Ontological security and Western media framing: A comparative study of Ukraine and Gaza. Media, War & Conflict, 18(1), 9–28.
[7] Boukari, Y., Al-Haj, M., & Safi, N. (2024). Child mental-health outcomes in prolonged armed conflict: Evidence from Gaza. Lancet Psychiatry, 11(2), 112–120.
[8] Brown, C. (2024). Veto politics and the unraveling of UN collective security. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org
[9] Congressional Research Service. (2023). U.S. security assistance to Ukraine: Overview and issues. CRS Report No. R46875. https://crsreports.congress.gov
[10] Devji, F. (2024). Ukraine, Gaza and the international order. Quincy Institute Paper, 6, 1–18.
[11] Drezner, D. W. (2015). The sanctions paradox: Economic statecraft and international relations. Cambridge University Press.
[12] Dragneva, R., & Wolczuk, K. (2020). Ukraine between the EU and Russia: The integration challenge. Palgrave Macmillan.
[13] European Commission. (2023). EU assistance to Ukraine: Financial factsheet. https://ec.europa.eu/info
[14] European Council. (2024). Thirteenth package of restrictive measures against Russia. https://consilium.europa.eu
[15] Finaud, M. (2024). Comparing the Ukraine and the Gaza wars: The force of law and the law of force. Survival, 66(3), 27–46.
[16] Forsberg, T., & Smith, S. (2023). Re-mapping the post-Cold-War order: Lessons from Ukraine. International Affairs, 99(5), 162–179.

[17] Gaba, R. (2024). Humanitarian access and donor fatigue in Gaza: A decade in review. International Review of the Red Cross, 106(932), 47–72.
[18] Ghosh, A. (2024). Operational constraints on humanitarian action in urban warfare. Humanitarian Practice Network Paper, 93, 13–24.
[19] Hathaway, O. (2024). Gaza as an open-air prison: Legal and humanitarian dimensions. Yale Journal of International Law, 49(1), 124–157.
[20] Higgins, E. (2023). Tracking Russian missile trajectories: Open-source evidence of civilian targeting. Bellingcat Investigation, 1–66.
[21] Human Rights Watch. (2024). Cluster munitions and civilian harm in Ukraine. HRW Report. https://hrw.org
[22] Iancu, S. (2024). Media narratives and the erosion of humanitarian neutrality: Gaza 2023–2024. Journal of Humanitarian Affairs, 6(1), 11–24.
[23] Jacob, C. (2024). A new politics of international criminal justice. International Affairs, 100(6), 204–221.
[24] Khairunnisa, B. W., & Siddiqi, M. U. (2025). Failed diplomacy to blame? Cases in Ukraine and Gaza. Jurnal Sains, Sosial, dan Studi Agama, 1(1), 86–95.
[25] Kuo, R., & Bail, C. (2023). Selective empathy: Media coverage of civilian casualties in Ukraine versus Gaza. Stanford Internet Observatory Report, 1–92.
[26] Maulana, M. A. (2024). A comparative analysis of Western nations' actions in Russia-Ukraine and Israel–Palestine conflicts. Nation State: Journal of International Studies, 7(1), 29–52.
[27] Mearsheimer, J. (2014). Why the Ukraine crisis is the West's fault. Foreign Affairs, 93(5), 77–89.
[28] Murray, C. (2023). Political priorities and the uneven architecture of war-crimes units. Oxford Review of International Law, 9(2), 58–79.
[29] Najm, M. (2023). Distrust and cycles of violence: Local perceptions of international law in Gaza. Journal of Palestine Studies, 53(1), 45–62.
[30] Nijs, M. (2024). Framing humanitarian crises: Ukraine and Gaza in Western media. Journalism Studies, 25(4), 12–30.
[31] Omairi, H. T. L. (2025). Content analysis of media coverage on Gaza and Ukraine conflicts. *مجلة واسط للعلوم الانسانية, 21(1), 25–40.*
[32] Onuch, O., & Sasse, G. (2016). The Maidan in movement: Diversity and the cycles of protest. Europe-Asia Studies, 68(4), 430–457.
[33] Qassis, T. (2025). A comparative study: United Nations response to international law violations in Ukraine and Gaza. University of Kufa

Press.
[34] Raine, J. (2024). Ukraine vs. Gaza: Double standards in humanitarian protection. Survival, 66(1), 173–180.
[35] Security Council Report. (2024). Monthly forecast: The situation in the Middle East. https://securitycouncilreport.org
[36] Shany, Y. (2024). Proportionality under pressure: Israel's targeting practices in Gaza. Israel Law Review, 57(1), 67–89.
[37] United Nations Commission of Inquiry. (2024). Report on the situation of human rights in Ukraine. UN Doc. A/HRC/55/CRP.4.
[38] United Nations General Assembly. (2014). Resolution 68/262: Territorial integrity of Ukraine. UN Doc. A/RES/68/262.
[39] United Nations High Commissioner for Human Rights. (2021). Report on the human rights situation in Ukraine. UN Doc. A/HRC/46/62.
[40] World Health Organization. (2024). Health cluster bulletin: Gaza crisis. WHO Emergency Situation Report No. 12.
[41] Zimmer, B. (2023). Classification and consequences of occupation: The case of Ukraine's temporarily occupied territories. International Law Studies, 99, 44–63.